تقرير الحوكمة السنوى

2022

مقدمة

يؤمن بنك التنمية الصناعية بأن التطبيق السليم لنظام و مبادئ الحوكمة هو ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه و تحقيق أفضل مستويات الأداء بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية و الخارجية للبنك و حفظ حقوق أصحاب المصالح و توزيع الواجبات و المسئوليات بطريقة مثلى.

و يحرص بنك التنمية الصناعية على تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في الحوكمة ، كما يعتبر البنك قواعد حوكمة البنوك جزءاً في غاية الأهمية من ثقافة البنك من أجل تحسين ثقة المستثمرين و المودعين و التقليل من مخاطر الأعمال و كذلك تعزيز مبدأ الشفافية و الإفصاح.

يعتمد بنك التنمية الصناعية الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة السليمة لدى البنك. و تؤكد هذه الإجراءات على مدى إلتزام البنك بالشفافية و مبادئ الإنصاف و الإفصاح عن المعلومات الجوهرية و توفيرها لجميع مستخدمي هذه المعلومات بما في ذلك الجهات الرقابية و العملاء و وكالات التصنيف الإئتماني و غيرهم من الجهات المعنية.

يصدر البنك المركزي المصري معايير جديدة للحوكمة بصفة دورية ، و بناء عليه يضع بنك التنمية الصناعية معايير و إجراءات تعكس أعلى مستويات ممارسات الحوكمة ، مثل تحديد الصلاحيات الشاملة لمجلس الإدارة و لأعضاء المجلس ووضع معيار السلوك المهني و إعتماد سياسة تضارب المصالح و تفعيل إجراءات تقييم أداء و جودة الخدمات المقدمة لمصرفنا من جهات الإسناد و موردي الخدمات و كذلك تحديث إختصاصات و تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة إلى اللجان الإدارية بالبنك.

و خلال هذا العام حرص البنك على تعزيز هيكل الحوكمة من خلال تطبيق السياسات و الإجراءات الخاصة بالحوكمة ، هذا و يلخص هذا التقرير إجراءات الحوكمة لدى بنك التنمية الصناعية خلال عام 2022 و فقا لمتطلبات الإفصاح.

نبذة عن البنك

تأسّس "بنك التنمية الصناعية" عام 1947 بالقانون رقم 131 لسنة 1947، ثم صدر قرار وزارة المالية رقم 65 لسنة 1975 بشأن تأسيس " البنك الصناعي " ، ثم عُدلت الى "بنك التنمية الصناعية" بالقرار الوزارى رقم 144 لسنة 1976 ولتوضيح هوية البنك في الخارج أُضيف له كلمة "المصري" بموجب قانون رقم 214 لسنة 1991 ليصبح اسم البنك "بنك التنمية الصناعية المصري " ، ثم تم دمج بنك العمال الى "بنك التنمية الصناعية" فى أكتوبر 2008 ليصبح اسم البنك" بنك التنمية الصناعية والعمال المصري "

ونتيجة لتطور وتنوع نشاط البنك خلال العقود الثلاثة الماضية وحتى يتمكن من القيام بالمهام الموكلة إليه من تمويل وتنمية المشروعات الصناعية تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات ليصبح رأس المال المرخص به مليار جنيه والمصدر والمدفوع 500 مليون جنيه.

وفي إطار خطة طموحة لتوسيع قاعدته وإنتشاره وافق البنك المركزي المصرى على تغيير اسم البنك ليصبح "بنك التنمية الصناعية" فقط إعتباراً من شهر أكتوبر عام 2018.

يعمل IDB على تقديم مجموعة مُتميّزة من المنتجات والخدمات البنكية لعُملائه من الأفراد والمُؤسّسات والشركات بمُختلف أنواعها.

يقدّم البنك خدماته لعُملائه في كافة الأنشطة الإقتصادية والتنموية بجانب الأوعية الإدخارية المتعددة المزايا وتوفير العُملات الأجنبيّة اللازمة لإستيراد الخامات والآلات والمُعدّات و مستلزمات الإنتاج.

وترتكز خطة البنك بالتوسّع من خلال شبكة من الفروع تغطى كافة أنحاء الجمهورية مع التركيز على المناطق الإستراتيجية والحيوية وكذلك الريادة في باقة الخدمات التي يقدمها والأنشطة العديدة التي يقوم بها سواء علي مستوى الأفراد أو الشركات على النحو الذي يتواكب مع اسمه العريق وتاريخه الطويل.

ويهدف البنك من خلال تقديم المنتجات والخدمات المصرفية المُتطوّرة في المقام الأوّل إلى تلبية الإحتياجات المتنوعة للمواطنين علي إختلاف مستوياتهم بما يحقق رضائهم و ضمان مستويات عالية من الجودة والأداء المُتميز الذي يعود بالنفع على الجميع من خلال الدور التنموي الذي يتبناه البنك.

هيكل المساهمين

اسم المساهم	نسبة المساهمة
حصة المال العام	%80
صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي	%2.48
بنك مصر	%1.96
صندوق التأمين للعاملين بقطاع الاعمال العام و الخاص	%3.25
الاتحاد العام لنقابات عمال مصر	%5.21
أخرون	%5.35
أفراد	%1.75

مجلس الإدارة

تضمن تشكيل مجلس الإدارة عام 2022 ستة أعضاء ، منهم عضو تنفيذي و اربعة أعضاء غير تنفيذيين و عضو واحد غير تنفيذى - مستقل، و يلتزم البنك بتعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي فيما يخص تشكيل مجلس الإدارة .

ويوضح الجدول التالي تفاصيل أعضاء المجلس خلال عام 2022

الإسم	المهام	تاريخ العضوية	الصفة
السيدة/ غادة حسين محمد البيلي	رئيس مجلس الإدارة عضو لجنة المخاطر	2020/9/25	عضو تنفيذي
السيد/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر	عضو مجلس إدارة رئيس لجنة المراجعة عضو لجنة المخاطر	2019/5/19	عضو غير تنفيذي
السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى	عضو مجلس إدارة رئيس لجنة المرتبات و المكافآت عضو لجنة المراجعة	2016/12/20	عضو غير تنفيذي
السيد/ على محمود محمد شلبى	عضو مجلس إدارة رئيس لجنة المخاطر رئيس لجنة الحوكمة و الترشيحات عضو لجنة المرتبات و المكافآت	2020/9/25	عضو غير تنفيذي
السيد/ محمد محمود فتحي محمد أحمد عوض	عضو مجلس إدارة عضو لجنة المراجعة عضو لجنة الحوكمة و الترشيحات عضو لجنة المرتبات و المكافآت	2021/7/11	عضو غير تنفيذي - مستقل
السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى عبد اللطيف	عضو مجلس إدارة عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الحوكمة و الترشيحات	2021/7/11	عضو غير تنفيذي

مهام مجلس الإدارة

يدير "بنك التنمية الصناعية" مجلس إدارة كفء مسئول بصفة رئيسية عن تحديد إستراتيجية أهداف البنك ، كما يقوم بالإشراف على قيام الإدارة العليا بعملها من حيث تحقيق الأهداف الأستراتيجية و التأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر بالبنك بما يضمن الحفاظ على سمعة البنك على المدى الطويل و إستقراره.

يتولى مجلس الإدارة المسئولية العامة عن التوجيه و الإشراف و الرقابة في "بنك التنمية الصناعية " و تشمل مسؤوليات المجلس على وجه الخصوص مايلي:

1) المسؤليات المكلف بها المجلس بموجب النظام الأساسي للبنك.
2) الإشراف على الأداء العام لكافة أعمال البنك.
3) إعتماد التوجهات الإستراتيجية و الأهداف الرئيسية للبنك و الإشراف على تنفيذها والتأكد من نشرها بين العاملين بالبنك.
4) إعتماد الهيكل التنظيمي و تحديد هيكل الصلاحيات و المسئوليات بالبنك.
5) إعتماد السياسات الخاصة بالمرتبات و المكافآت و مراجعتها و إعادة تقييمها دورياً بما يتسق مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك.
6) إختيار و الموافقة على تعيين كبار التنفيذين من أعضاء الإدارة العليا بالبنك.
7) الإجتماع دورياً بالإدارة العليا و إدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة و مناقشة السياسات المعمول بها و فاعلية تطبيقها.
8) الرقابة و الإشراف على أعمال البنك مع مراعاة ألا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من إختصاص الإدارة العليا.
9) رقابة و إدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك و أعضاء مجلس الإدارة و المساهمين.
10) إعتماد سياسات الإفصاح و مراجعتها دورياً كل عام و الإشراف على تنفيذها في إطار أحكام القانون و المعايير الدولية.
11) التقييم السنوى لكفاءة و فاعلية سياسات و ممارسات الحوكمة و الرقابة الداخلية بالبنك.
12) نشر ثقافة الحوكمة بالبنك من خلال الإدارة العليا و تشجيع جميع العاملين على تطبيق ممارسات الحوكمة.
13) الإدراك و الفهم الواعي للبيئة الرقابية و القانونية التي تحيط بالبنك مع الإلتزام بالقوانين و اللوائح و الضوابط الرقابية و ضرورة إستمرار الحوار بين أعضاء المجلس و القطاعات الرقابية داخل البنك و مراقبى الحسابات بما يحقق التفاهم المتبادل لوجهات النظر للوصول لأفضل القرارات بهدف تحقيق السلامة المالية للبنك .
14) تخصيص الوقت الملائم و الجهود المناسبة من كل الأعضاء لحسن إنجاز المجلس لمهامه.
15) الموافقة و التصديق على الإستراتيجيات و السياسات الخاصة بإدارة البنك على سبيل المثال سياسات المخاطر و مراجعتها دورياً كل عام و إعادة تقييمها، و وضع حدود مقبولة لها و التأكد من إتخاذ الإدارة العليا للبنك الخطوات اللازمة لتعريف و قياس و متابعة و مراقبة المخاطر وفقاً للسياسات و الإستراتيجيات الموضوعة .
16) إعتماد المجلس للسياسات الخاصة بأسس إدارة تكنولوجيا المعلومات و مراجعتها دورياً كل ثلاث سنوات او كلما دعت الحاجة لذلك و بالتحديد فيما يتعلق بتأمين سلامة و سرية المعلومات بالبنك و التى تعرض عليه عن طريق لجنة المخاطر .

بالإضافة إلى ماتقدم ، يولي أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين عناية خاصة تجاه الواجبات التالية:

1- إبداء رأي مستقل حول إستراتيجيات و سياسات البنك و تقيم الأداء العام للبنك.
2- ضمان التقيد بإعطاء الأولوية لمصلحة البنك و مساهميه في الموضوعات التي قد يحدث فيها تضارب بين مصالح البنك و مطالب الأطراف ذات العلاقة.
3- مراقبة أداء البنك في تحقيق غاياته و أهدافه و مراجعة تقارير الأداء الدورية ، و إتاحة مهاراتهم و خبراتهم و إختصاصهم و مؤهلاتهم لما فيه مصلحة البنك و مساهميه.
4- الإشراف على و تطوير قواعد و إجراءات الحوكمة و تطبيقاتها في البنك.

و تجدر الإشارة أنه ليس هناك فصل للمسؤوليات بين منصبي رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي للبنك إذ يتولى هذا المنصب ذات الشخص و يرجع السبب في ذلك إلى الأسباب الآتية :-

- يتم تعيين أعضـاء مجلس إدارة البنك بقرار من رئيس مجلس الوزراء، أي أنه لاوجود لتعارض في المصالح عند تولي رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي .
- كما أن للبنك جمعية عامة تتولى بصفة خاصة مايلي: - إنتخاب و عزل أعضاء مجلس الإدارة ، مراقبة أعمال مجلس الإدارة، المصادقة على الميزانية و حساب الأرباح و الخسائر، تعديل النظام الأساسي للبنك.
- يتبع "بنك التنمية الصناعية " تعليمات الحوكمة حيث أن أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين مما يقلل ذلك من إحتمالات تركز السلطة و هيمنة شخص أو أكثر دون باقي الأعضاء على عملية إتخاذ القرار كما تم تطبيق التعليمات بشأن تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و التي يرأسها و تتشكل أغلب أعضاؤها من أعضاء مجلس ادارة غير تنفيذين و ترفع توصياتها إلى مجلس إدارة البنك لإتخاذ القرار المناسب بشأنها .

أمانة سر المجلس

يتولى أمانة سر المجلس الأستاذ/ فتحي عبد الله منذ عام 2017 ، و تعهد إلى إدارة أمانة سر المجلس مهام تسجيل و تنسيق و حفظ جميع محاضر إجتماعات مجلس الإدارة و سجلاته و دفاتره و قرارات مجلس الإدارة ،كذلك التنسق مع كافة مجلس الإدارة لتحقيق الإتصال الفعال بين تلك اللجان و مجلس الإدارة، باللإضافة إلى متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة.

إجتماعات مجلس الإدارة

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالوصول بشكل كامل وفوري إلى المعلومات و الوثائق و السجلات المتعلقة بالبنك.

تُعرض على مجلس إدارة البنك كافة التعليمات و الضوابط و المراسلات الصادرة عن البنك المركزي المصري، و تكون مدرجة في ملف جميع إجتماعات مجالس الإدارة إستنادا إلى تعليمات البنك المركزي المصري بتاريخ 25 أكتوبر 2020.

يلتزم البنك بتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ 4 سبتمبر 2022 بشأن عدد مرات إنعقاد إجتماعات مجلس الإدارة و التي نصت على الإجتماع بصفة دورية منتظمة لا تقل

عن ستة مرات خلال العام، و يتم الدعوة لإجتماع مجلس الإدارة بناء على دعوة رئيس المجلس ، أو أغلبية أعضائه.

خلال عام 2022 إنعقد مجلس إدارة "بنك التنمية الصناعية" عشر إجتماعات برئاسة الأستاذة/ غادة البيلي – رئيس مجلس الإدارة التنفيذي ، و حضر كل أعضاء مجلس الإدارة حضور فعلي و لم يشارك أي عضو من خلال الفيديو أو الهاتف.

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة لإجتماعات المجلس خلال عام 2022

العضو	عدد مرات الحضور الفعلي	تاريخ و رقم الإجتماع الذي تغيب عنه العضو
السيدة/ غادة حسين محمد البيلي	10	
السيد/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر	10	
السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى	10	
السيد/ على محمود محمد شلبى	10	
السيد/ محمد محمود فتحي محمد أحمد	10	
السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى	9	إجتماع رقم (4) بتاريخ 31 مايو 2022

رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة "بنك التنمية الصناعية" هو المسئول عن كفاءة المجلس بشكل عام و يقع على عاتقه مسئولية إرشاد و توجيه المجلس و ضمان فاعلية أدائه.

يتولى رئيس مجلس الإدارة المهام والإختصاصات التالية:

1) الدعوة إلى إجتماعات مجلس الإدارة و الجمعية العمومية .
2) الإشراف والموافقة على جدول أعمال المجلس والموضوعات المطروحة في الإجتماع .
3) التأكد من توفير المعلومات الكافية والصحيحة لأعضاء المجلس بشأن الموضوعات قيد المناقشة.
4) الإشراف على سير أعمال المجلس والتأكد من مناقشة الموضوعات المطروحة بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
5) حث أعضاء المجلس على حضور جميع اجتماعات المجلس وعقد اللجان المنبثقة عنه ومشاركتهم بشكل فعال في القيام بمهامهم ومسؤولياتهم، وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس.
6) التوقيع على مستخرجات قرارات المجلس .
7) الإشراف على التقييم السنوي لأداء المجلس.
8) التوقيع على البيانات المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية للبنك.
9) صلاحية التوقيع عن البنك او تفويض الأخرين بذلك
10) الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية.
11) تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.

12)إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء و أنشطة البنك المختلفة.
13)الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقا للأهداف واستراتيجية "بنك التنمية الصناعية" المعتمدة .
14)التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
15)الإشراف على تنفيذ المبادرات االإستراتيجية والإستثمارات.

تقييم الأداء لأعضاء مجلس الإدارة و لجانه

إعتمدت لجنة الحوكمة و الترشيحات و مجلس الإدارة خلال عام 2022 نموذج تقييم الأداء و لجانه و أعضاؤه ، تم وضع آلية محدثة لتقييم أداء المجلس و لجانه بحيث يمكن التعرف من خلاله تحسين فاعلية أداء المجلس و تعظيم نقاط قوة و معالجة نقاط الضعف.

يتم إجراء تقييم الأداء بشكل سنوي و يشمل أداء المجلس ككل و أداء لجانه و أداء أعضائه كأفراد، و يهدف التقييم الفردي لإظهار ما إذا كان عضو مجلس الإدارة يسهم بشكل فعال و مستمر و ملتزما بمهامه (بما في ذلك تخصيص الوقت الكافي لإجتماعات مجلس الإدارة و اللجان و أية واجبات أخرى مطلوبة منه).

و تقوم لجنة الحوكمة و الترشيحات بمراجعة نتائج تقييم الأداء و التعرف على نقاط القوة و معالجة نقاط الضعف و ترفع تقاريرها و توصياتها بشأن التقييمات الى مجلس الإدارة .

التوازن و الإستقلالية في مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية

إعتمدت لجنة الحوكمة و الترشيحات و مجلس الإدارة خلال عام 2022 تعديل بعض النقاط بنموذج الإفصاح الخاص بأعضاء مجلس الإدارة حتى تتماشى مع قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020 و التأكد من إلتزام أعضاء مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية بالمادة رقم (122) و التي تنص على أنه لا يجوز لعضو مجلس إدارة أي بنك بصفته الشخصية أو بصفته ممثلا لغيره أن يجمع إلى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة منح ائتمان ، أو أن يقوم بأي عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة في أي منهما

وجاء أيضا تعديل نموذج الإفصاح الخاص بأعضاء مجلس الإدارة التأكد من تطبيق المادة رقم (123) و التي تحظر تقديم تمويل أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أي نوع لرئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك ومراقبى حساباته أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية ، أو لأي جهة يكون هؤلاء أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية شركاء أو مساهمين فيها ولهم سيطرة فعلية عليها ، أو أعضاء في مجالس إدارتها بصفتهم الشخصية ويستثنى من ذلك ما كان منها بضمانات نقدية وما في حكمها.

تم إحاطة لجنة الحوكمة و الترشيحات على قبول ترشح الأستاذة/غادة البيلي – رئيس مجلس الإدارة التنفيذي كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل بشركة الأهلي كابيتال لإدارة الإستثمارات ، و تم إبداء الرأي أنه لا يوجد ما يمنع لقبول الترشح حيث أنه وفقا لقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد و تعليمات حوكمة البنوك و سياسة الحوكمة و ميثاق مجلس الإدارة المعتمد ببنك التنمية الصناعية ، لا يوجد تعارض مصالح في قبول العضوية في مجلس إدارة شركة الأهلي كابيتال لإدارة الإستثمارات.

وفقا لتعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري و حفاظا على إستقلالية الأعضاء الغير تنفيذيين، تم خلال عام 2022 عقد إجتماع بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بدون حضور العضو التنفيذي و تولى أمانة سر الإجتماع الأستاذ / فتحي عبدالله

لم يقدم بنك التنمية الصناعية خلال عام 2022 أي قرضا نقديا من أي نوع كان لأي من رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية أو لأي جهة يكون هؤلاء شركاء أو مساهمين فيها ولهم سيطرة فعلية عليها.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

خلال عام 2022 ، إعتمد مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية الآلية التي تم إعدادها من جانب فريق عمل قطاع الإلتزام و الحوكمة بهدف تعزيز فاعلية إشراف مجلس الإدارة على تطبيق تعليمات الحوكمة فيما يخص متابعة إختصاصات المجلس.

وفي ضوء أن الرقابة والإشراف على أعمال البنك ، هي من ضمن مسؤليات و إلتزامات المجلس وفقا لتعليمات الحوكمة ، تم إعداد آلية متابعة و تقييم أعمال لجان مجلس الإدارة لتعزيز دور لجان المجلس مع الإدارة في تحقيق أهداف البنك المرجوة.

تهدف آلية متابعة و تقييم أعمال لجان مجلس الإدارة لتحقيق المتابعة الفعالة المستمرة لأعمال اللجان ، وذلك لإستعراض إنتظام أدائها و قياس فعاليتها في ضوء تعليمات الحوكمة.

ينبثق عن مجلس الإدارة أربعة لجان هي لجنة المراجعة ، لجنة المخاطر ، لجنة المرتبات و المكافآت ، و لجنة الحوكمة و الترشيحات ، و فيما يلي نبذة عن كلا منها:-

لجنة المراجعة

يلتزم بنك التنمية الصناعية بقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي والنقد رقم 194 لسنة 2020 المادة رقم (119) و التي تنص على أن يُشكل في كل بنك لجنة للمراجعة الداخلية من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير التنفيذيين يختارهم مجلس إدارة البنك ، و يجب أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعا كل ثلاثة أشهر على الأكثر يحضره مراقب حسابات البنك ، و للجنة أن تستعين في القيام بعملها بمن تراه، و تعرض توصيات اللجنة على مجلس الإدارة.

حضر إجتماعات لجنة المراجعة مراقبي الحسابات، الأستاذ/ أيمن إبراهيم - رئيس قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش ، الأستاذ/ أحمد فتحي - رئيس قطاع الإلتزام والحوكمة.

تتشكل لجنة المراجعة من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين ، و تم إنعقاد 8 جلسات بالإضافة إلى إجتماع واحد بالتمرير خلال عام 2022.

العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر	رئيس اللجنة	8
السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى	عضواً	8
السيد/ محمد محمود فتحي محمد أحمد عوض	عضواً	8

إختصاصات اللجنة:

تشمل إختصاصات لجنة المراجعة و فقا لما جاء من تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي 2011 و ما أتبعها من تعليمات مايلي:

- الإطلاع علي القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتأكد من إتساقها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي.
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الاتصال بين مدير التفتيش الداخلي ومراقبي الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية واقرارها.
- الموافقة علي السياسات المالية والمُحاسبية المتبعة .
- مراجعة التقارير المعدة من قبل إدارة المراجعة الداخلية بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدي كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدي الالتزام بما ورد بها وكذا متابعة توصيات هذه الإدارة ومدي استجابة إدارة البنك لها ويقوم رئيس وحدة المراجعة الداخلية بالبنك برفع تقاريره مباشرة إلي لجنة المراجعة.
- مناقشة الإدارة التنفيذية في خطط العمل .
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي.
- دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الالتزام وإقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.
- مراجعة تقرير إدارة المراجعة الداخلية للبنك عن مدي توافر العاملين المؤهلين بهذه الإدارة ومستوي تأهيل المسئول عن الالتزام بالبنك ومستويات تدريبهم وتأهليهم.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للإلتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من إتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاما رقابيا وإتخذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال .
- دراسة ملاحظات البنك المركزي و الجهاز المركزي للمحاسبات الواردة بتقارير التفتيش الذي تم علي البنك وملاحظاته علي القوائم المالية للبنك وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- التحقق من كفاية الخسارة الإئتمانية المتوقعة (خسارة الإضمحلال) المحددة من قبل البنك و التأكد من كفايتها عند إصدار كل بيانات مالية دورية أو سنوية .
- يتعين أن تقوم لجنة المراجعة بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بتطبيق معيار IFRS9 و الحصول على تقارير دورية ربع سنوية على الأقل، و كلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق و مراحله و الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق .
- مراجعة تقرير التقييمات الخارجية للمراجعة الداخلية External Quality Assurance وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري عام 2018.
- التأكد من كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالبنك و رفع تقارير دورية للمجلس عن أية تجاوزات و متابعة مدى الإلتزام بالإجراءات التصحيحية لمعالجة تلك التجاوزات.

لجنة المخاطر

يلتزم بنك التنمية الصناعية بتعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن تشكيل لجنة المخاطر و التي نصت على أن يكون أغلبية أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، و تم دعوة مدير قطاع المخاطر الأستاذ/ إيهاب يوسف لحضور إجتماعات اللجنة.

تتكون لجنة المخاطر من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين و تم ضم الأستاذة/غادة البيلي – رئيس مجلس الإدارة التنفيذي إلى تشكيل لجنة المخاطر في مايو 2022 بعد موافقة مجلس الإدارة نظرا لكونها العضو التنفيذي الوحيد بمجلس إدارة البنك .

عقدت لجنة المخاطر خلال عام 2022 أحد عشر إجتماع.

العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد/ على محمود محمد شلبى	رئيس اللجنة	11
السيدة/ غادة محمد حسين البيلي	عضواً	7
السيد/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر	عضواً	11
السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى عبد اللطيف	عضواً	10

إختصاصات اللجنة:

- الإشراف علي أداء وتنفيذ مهام إدارة المخاطر بالبنك كما تقوم اللجنة بمتابعة مدي الإلتزام بالإستراتيجيات والسياسات المشار إليها في البند الثاني من خلال التقارير المرسلة لها من إدارة المخاطر وترفع تقاريرها إلي مجلس الإدارة .
- تقوم اللجنة بتقديم مقترحاتها بشأن الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر (بما في ذلك الإستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الإئتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الإلتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك) وعلي مجلس إدارة البنك الموافقة والتصديق عليها بعد إدخال ما قد يراه من تعديلات .
- يعرض علي اللجنة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر والذي يقع علي عاتق الإدارة العليا للبنك مسئولية وضع هيكل ووظائف إدارة المخاطر وتحديد مهامها ووضع توصيات بشأنه قبل إعتماده من مجلس الإدارة .
- مراجعة التقارير الدورية الواردة إليها مباشرة من إدارة المخاطر حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر .
- ترفع اللجنة تقارير دورية إلي مجلس الإدارة وتقدم إحصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها البنك
- مراقبة مدي التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الإئتمان – مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.
- كما تقوم اللجنة باستحداث آية تقارير تتعلق بإدارة المخاطر .
- مراجعة عملية إدارة مخاطر التشغيل بصورة مستمرة من خلال التقارير الربع سنوية.
- يتعين أن تقوم لجنة المخاطر بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بتطبيق معيار IFRS9 و الحصول على تقارير دورية ربع سنوية على الأقل، و كلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق و مراحله و الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق.
- القيام بمراجعة التقييم الربع سنوي المعد من مجموعة المخاطر لجميع مخاطر البنك ، وعلى الأخص مخاطر استثماراته ومحفظة الائتمان وما تم من إجراءات في شأنها ، وعليه اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمواجهة ما يستجد من مخاطر ، ويعرض هذا التقييم على لجنة المخاطر ويعتمد من مجلس إدارته في أول اجتماع تال لهذا التقييم .

- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك من مراجعة قيم الضمانات العينية المقدمة من العملاء عن التمويل و التسهيلات المقدم لهم يشكل دوري ، و تحديد الإجراءات الواجب إتخاذها لمواجهة أي إنخفاض في هذه القيم .

إنجازات لجنة المخاطر
خلال عام 2022 ، وافقت لجنة المخاطر على إعتماد الآتي:

- سياسة التشفير .
- سياسة الإستخدام المقبول لنظم المعلومات
- السياسة العامة للإئتمان.
- تعديلات سياسة مخاطر التجزئة المصرفية.
- تطبيق التعديلات على الضوابط العامة لمبادرات البنك المركزي للتمويل العقاري.
- تعديلات اختبارات الضغوط المطبقة على المحفظه الائتمانية.
- تقرير التقييم الداخلى لكفاية رأس المال ICAAP 2021.
- سياسة مخاطر الإحتيال.
- سياسة إستمرارية الأعمال.
- سياسة مخاطر التشغيل .
- لائحه المشتريات والمبيعات.
- سياسه الخزانة.
- محاضر لجنه الأصول والخصوم خلال عام 2022
- العملاء المعروض بإعدام أرصدة مديونياتهم وفقًا لما تضمنه قرار البنك المركزى المؤرخ 2021/12/07 بشأن الإطار الرقابي للديون غير المنتظمة.

لجنة الحوكمة و الترشيحات

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذين وفقا لتعليمات الحوكمة المتبعة ،و تم إنعقاد أربع إجتماعات خلال عام 2022.

العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد/ على محمود محمد شلبى	رئيس اللجنة	4
السيد/ محمد محمود فتحي محمد أحمد عوض	عضو اً	4
السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى عبد اللطيف	عضو اً	4

إختصاصات اللجنة:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- إقتراح ماهو ملائم من تغييرات على سياسة الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إعداد تقرير حوكمة للبنك ككل بصفة سنوية .
- مراجعة التقرير السنوي للبنك و بالأخص فيما يتعلق ببنود الإفصاح و غيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على الحوكمة و أخذها في الإعتبار.
- حفظ و توثيق التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.

إنجازات لجنة الحوكمة و الترشيحات
خلال عام 2022 قامت اللجنة بإعتماد الآتي:

- نموذج الإفصاح لأعضاء مجلس الإدارة تماشيا مع المادة رقم (122) و المادة (123) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد.
- نموذج تقييم الأداء لمجلس الإدارة ولجانه و أعضاؤه.
- آلية متابعة و تقييم أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- أهداف اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في ضوء إختصاصات كل لجنة.
- التوصية بتنسيق دورات تدريبية للعاملين ببنك التنمية الصناعية للتوعية بمعيار السلوك المهني و نشر سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- التحديث على سياسة الحوكمة ببنك التنمية الصناعية.
- تكليف قطاع المراجعة الداخلية برفع تقارير منتظمة للجنة المراجعة لكل كيان تابع للبنك.

لجنة المرتبات و المكافآت

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذين ، و تم إنعقاد ثمانية إجتماعات خلال عام 2022.

العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى	رئيس اللجنة	8
السيد/ محمد محمود فتحي محمد أحمد عوض	عضواً	8
السيد/ على محمود محمد شلبى	عضوا	8

إختصاصات اللجنة:

- تكون اللجنة مسئولة مسئولية مباشرة عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وتقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس علي أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخري ذات طبيعة مالية، أخذاً في الاعتبار الأهداف المرتقب تحقيقها.
- الاهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر وإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية) من حيث الإثابة وتُحدد وفقاً لما تم تحقيقه من أهداف دون الإخلال باستقلاليتهم.
- تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوي المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك علي استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها، مع إمكانية الاستعانة برئيس الموارد البشرية ودعوته لحضور اجتماعات اللجنة.
- تكون اللجنة مسئولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دوريا وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوي المخاطر الذي يتعرض له البنك، مع إيضاح الأسس القائمة عليها. ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم الإفصاح عن تلك السياسات متضمناً الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، وعلى أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.
- التأكد من الإفصاح علي ملخص سياسة المكافآت لدي البنك في التقرير السنوي.

و تأخذ اللجنة في اعتبارها عند القيام بإعمالها ما يلي :

أ. أن يتم اخذ أهداف البنك طويلة الأجل في الاعتبار لدي وضع سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت أعضاء لجان المجلس والإدارة العليا للبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط .

ب. عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركاتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل .
ت. إمكانية التحكم في حجم الأجور المتغيرة بحيث لا تحد من قدرة البنك علي تدعيم القاعدة الرأسمالية .
ث. تحديد حجم الأجور المتغيرة مع إمكانية وضع حد أقصي لها وطريقة توزيعها علي إدارات البنك بناء علي حجم المخاطر التي يتعرض لها وخاصة مخاطر السيولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر .
ج. في حالة منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية يجب أن تكون وفقا للمستوي الوظيفي مع وضع حد ادني للحيازة وفترة الاحتفاظ بتلك الأدوات.

إنجازات لجنة المرتبات والمكافآت
خلال عام 2022 قامت اللجنة بإعتماد الآتي:

- الموافقة على المزايا الممنوحة لموظفى البنك للتغطية الطبية والتأمين على الحياة وذلك بالموافقة على التعاقد مع شركة ميدرايت للخدمات الطبية لسنة جديدة أعتباراً من 20 مارس 2022 مع زيادة التغطية الطبية لأسرة الموظف.
- الموافقة على التعاقد مع شركة قناة السويس للتأمين مع تطوير وتحسين خدمة التأمين على الحياة المقدمة لموظفى البنك ضد العجز الكلى والجزئى.
- الموافقة على مراحل تطبيق مشروع الهيكلة الادارية والمالية المقدم من شركة ميرسر.
- الموافقة على الضوابط والشروط العامة لحركة الترقيات للوظائف النمطية والإشرافية بالبنك.
- الموافقة على الضوابط والشروط العامة لصرف المكافاة السنوية من موظفى البنك 2022.

الإفصاح و الشفافية

- وافق البنك المركزي على طلب بنك التنمية الصناعية بتعديل المادة رقم (6) من نظامه الأساسي و الخاصة برفع رأس مال البنك المرخص الى خمسة مليارات جنية مصرى.
- لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مخالفات للنظام الأساسي للبنك أو لقانون الشركات رقم (159) لسنة 1981 أو لقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020 وتعليمات البنك المركزي المصري على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي أو سمعته.
- يلتزم البنك بالإفصاح وفقا للقواعد الرقابية الصادرة عن البنك المركزي ، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعًا سنويًا يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية و مراقبي الحسابات و ذلك لإستعراض النتائج المالية.
- يلتزم "بنك التنمية الصناعية" بإخطار البنك المركزي بكل تعديل يراد إجراؤه في عقد التأسيس أو في النظام الأساسي قبل عرضه على الجمعية العامة ، كما يلتزم بإخطار البنك المركزي بكل تعديل في البيانات التي قدمت عند طلب الترخيص تطبيقا للمادة رقم (92) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020.
- يقدم البنك للبنك المركزى بيانات شهرية وأسبوعية ويومية عن مركزه المالي وغيرها من بيانات مالية ورقابية وذلك في المواعيد المحددة لذلك وطبقا للنماذج التي تم إعدادها لذلك من جانب البنك المركزي .

- يلتزم البنك بتقديم ما يطلبه البنك المركزي من بيانات وإيضاحات عن العمليات التي يباشرها ، وللبنك المركزى الحق في التفتيش والاطلاع على السجلات والحسابات ومحاضر مجلس الإدارة وجميع اللجان والنظم الآلية والوسائط الإلكترونية للبنك والشركات والجهات التابعة له داخل جمهورية مصر العربية بما يكفل تحقيق أغراضه ، كما يحق له مطالبة المساهمين الرئيسيين بأى بيانات لازمة للتحقق من استمرار توافر شروط الموافقة على طلب التملك.
- يلتزم البنك بالالتزام بتصويب الملاحظات التي أسفرت عنها الرقابة المكتبية أو التفتيش الميداني للبنك المركزى المصرى و مراقبى الحسابات ، وذلك طبقا للجدول الزمني الوارد بخطة الإجراءات التصحيحية .
- يقوم "بنك التنمية الصناعية" بنشر تقارير الحوكمة السنوية على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك

فروع البنك و الشركات التابعة

يملك بنك التنمية الصناعية خمسة و عشرون فرعاً داخل جمهورية مصر العربية ، و على الصعيد الأقليمى او الدولي لا يوجد أي فروع للبنك.

بالنسبة للشركات التابعة لبنك التنمية الصناعية ، يوضح الجدول الآتي نسبة ملكية البنك في الشركات التابعة له:

اسم الشركة و القانون الخاضع لها	نسبة المساهمة	عدد الأسهم المملوكة لمصرفنا	نوع المساهمة
الشركة المصرية للاستعلام الائتماني	3.62	2716880	مساهمة مباشرة
شركة تنمية للتأجير التمويلي والاستثمار	99.99	2499925	احدى شركات البنك
شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي	9.1	909080	مساهمة مباشرة
الشركة المصرية للأملاح والمعادن	6.56	72131	تم نقل ملكيه اسهم الشركة من شركه "ايجي ليس " لمصرفنا
مجموعة شركات ابو المكارم	40.8		تم المساهمة فيها بالكامل عن طريق رسملة مديونية
شركة مصر سيناء للسياحة	14.2	141383	تم المساهمة فيها عن طريق رسملة جزء منها بنحو 3.2 مليون جنيه والباقي مساهمة مباشره

سياسة البنك في التعامل مع الأطراف ذات العلاقة و تعارض المصالح

التعامل مع العاملين بنك التنمية الصناعية

(1) **الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل:** خلال عام 2022 ، قام قطاع الإلتزام و الحوكمة بنشر ثقافة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل، وذلك من خلال تدريب 291 موظف بالمركز الرئيسي خلال الربع الأخير من عام 2022، اعتمد التدريب على نشر مفهوم سياسة الإبلاغ عن الممارسات الغير مشروعة و الغير أخلاقية في مكان العمل و ذلك مع تأمين الحماية الكاملة للموظف المبلغ.

(2) **إقرار إلتزامات العاملين بمعيار السلوك المهني:** استوفى قطاع الإلتزام و الحوكمة إحاطة كافة العاملين ببنك التنمية الصناعية بمعيار السلوك المهني من خلال جمع توقيعات كافة الموظفين على إقرار إلتزامات العاملين بمعيار السلوك المهني و الذي تضمن معايير الإلتزام بالحوكمة الرشيدة و الأخلاق و النزاهة و لمصداقية الواجب إتباعها في ممارسة العمل المصرفي ، كذلك الممارسات المحظورة و غير القانونية و غير المهنية التي تؤدي إلى سوء التصرف و السلوك و من ضمنها ممارسات تضارب المصالح بين الموظف والبنك أو العميل أو أية أطراف أخرى.

(3) **إعتماد سياسات قطاع الموارد البشرية:** خلال عام 2022 ، تم إعتماد السياسات الآتية في سبيل تحديد حقوق و واجبات العاملين بالبنك:-

- إعتماد سياسة التعيينات و التي وضعت الإطار العام للتعيينات بالبنك و إجراءاتها و التي تتماشى مع قانون العمل رقم (12) لسنة 2003 و القرارات الوزارية المنفذة لأحكامه و تعديلاته.
- إعتماد سياسة الإستقالات ونهاية الخدمة و التي وضحت القواعد الخاصة التي ينبغي إتباعها في حالة إستقالة أحدى العاملين أو إنهاء خدمته و التي تتماشى مع قانون العمل رقم (12) لسنة 2003 و القرارات الوزارية المنفذة لأحكامه و تعديلاته.
- إعتماد سياسة المظهر العام و الزي الرسمي لتحديد معايير مقبولة للزي الرسمي سواء للرجال أو السيدات العاملين ببنك التنمية الصناعية بما يعزز الثقة بين العميل و الموظف.

التعامل مع جهات الإسناد و موردى الخدمات

تم تحديث لائحة المشتريات و المبيعات و التي تنظم إجراءات التعامل مع جهات الإسناد و موردي الخدمات ، كما تحدد طرق الشراء و طرق البيع و الأستئجار و تنفيذ التعاقدات و تطوير أساليب الإدارة الحديثة أخذا في الإعتبار قواعد حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي.
فعّل قطاع الإلتزام والحوكمة دور البنك في الإشراف على الخدمات التي يتم تقديمها من جهات الإسناد و موردي الخدمات من خلال تفعيل آلية تقييم الخدمات المقدمة من جهات الإسناد و موردي الخدمات بشكل منتظم كل ثلاثة اشهر و كذلك فيل تجديد التعاقد مع أي من الشركات المتعامل معها البنك.

التعامل مع مراقبي الحسابات

خلال عام 2022، تم التأشير في سجل البنوك لدى البنك المركزي بإضافة أسم كل من السيد/ محمد عبدالعزيز أحمد خليل (مكتب مصطفى شوقي (MAZARS)) ، والسيد/أحمد وفيق محمد عراقي (الجهاز المركزي للمحاسبات) مراقبين لحسابات البنك عن السنة المالية التي تنتهي 31 ديسمبر 2022

يعد مراقبا حسابات البنك تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية طبقاً لقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، و لمعايير المراجعة المصرية.

يلتزم مراقب الحسابات بإبلاغ البنك المركزي مباشرة في الحالات الآتية:

- الوقوف على أي معلومات تؤثر على سلامة الأداء المالي للبنك.
- قيام الإدارة بأي أنشطة تؤثر على سلامة البنك أو سمعته.
- وجود تعارض في المصالح أو أي خلل في نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى إعداد تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية للبنك، يلتزم مراقبا الحسابات بإعداد تقريرهما عن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في البنك بجميع مستوياته وفقا للمادة رقم (125) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020 ، وتم الإسترشاد في إعداد التقرير بالإطار العام للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة "Committee of Sponsoring Organization of the Tredway Commission" (COSO) إلتزاما بتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الشأن في أغسطس 2022.

يتمتع مراقب الحسابات بالإستقلالية التامة ويحضر اجتماعات الجمعية العامة للبنك، ولا يقوم البنك بالشروع بأية معاملات مالية مع مراقب الحسابات أو تقديم أية تسهيلات له أو موظفيه أو أفراد عائلاتهم تفادياً لأية تضارب في المصالح

تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك

- يتبع البنك نظام رقابة داخلية كفء و فعال ، و يشارك مجلس الإدارة و الإدارة العليا في إقرار جميع سياسات و أساليب و معالجة المخاطر حيث تقوم مجموعة المخاطر برفع تقاريرها للجنة المخاطر و التي تعرض توصياتها بشأن تلك التقارير على مجلس الإدارة و الذي يقوم بدوره في إقرار سياسات و إجراءات المخاطر للبنك.
- خلال 2022 تم إعتماد لجنة الإستدامة و التي تختص بدراسة المتطلبات و الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالبيئة و المجتمع و الممارسات البيئية و الإجتماعية و من خلال اللجنة يتم الإفصاح عن التطورات التي يتم إنجازها في سبيل تحقيق الأهداف البيئية و تقوم اللجنة برفع التقارير الدورية عن أنشطة البنك في مجال التمويل المستدام.
- إعتماد إطار عمل لجنة متابعة إجراءات إدارة المخاطر البيئية و الإجتماعية (ESRM) و التي من خلالها يتم متابعة تصميم و تنفيذ إطار المخاطر البيئية و الإجتماعية، بالإضافة إلى تقديم الآراء و المقترحات حول مفهوم نظام إدارة المخاطر البيئية و الإجتماعية (ESRM)
- هناك فصل بين مهام مسئولي وظائف الرقابة الداخلية للبنك و يتم تنفيذ الأعمال بإستقلالية عن بعضهم البعض ، كما أنه يوجد إتصال مباشر بين كلاً من وظائف الرقابة الداخلية و مجلس إدارة البنك و الإدارة العلياعن طريق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- هناك تعاون دائم و مساندة بين المراجعيين الداخليين و الخارجيين للبنك و كذلك وظائف الرقابة الداخلية و يتم إستخدام نتائج أعمال إدارات الرقابة الداخلية و تقارير المراجعيين للبنك لتحقيق الإستفادة المثلى لمصلحة و تطوير أعمال البنك.
- و نورد فيما يلي أهم السياسات الرقابية التي تم رفعها إلى مجلس الإدارة في العام 2022 بهدف تعزيز الرقابة الداخلية قي البنك:
  1- سياسة مخاطر التشغيل.
  2- سياسة إستمرارية الأعمال.
  3- سياسة الإحتيال المصرفي.
  4- تحديث سياسة الحوكمة.
  5- السياسة الإستثمارية.
  6- السياسة المالية و المحاسبية.

تشمل إنجازات "بنك التنمية الصناعية" لتدعيم نظم الرقابة الداخلية بالبنك خلال عام 2022 الآتي:

الإلتزام و الحوكمة و حماية حقوق العملاء :

1) وظيفة الإلتزام هي وظيفة مستقلة تحت الإشراف المباشر لرئيس مجلس الإدارة و يتبع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
2) لدى "بنك التنمية الصناعية" وظيفة إلتزام قوية تمثل العامل المساعد في الحفاظ على إطار تنظيمي قوي يحمي السمعة الجيدة للبنك .
3) يباشر قطاع الإلتزام أعماله من خلال سياسة الإلتزام المعتمدة من مجلس الإدارة، ويرفع رئيس قطاع الإلتزام تقاريره مباشرة إلى لجنة المراجعة و يحضر إجتماعات اللجنة لمناقشة تقاريره.
4) يقوم قطاع الإلتزام بمراجعة السياسات و الإجراءات المتعلقة بعمليات البنك للتأكد من الإلتزام بقانون البنك المركزي و التعليمات الرقابية.
5) ترتكز إستراتيجية الإلتزام لدى "بنك التنمية الصناعية" على الإدارة الفعالة لوظيفة الإلتزام، وذلك للتأكد من أن جميع الأعمال تتماشى مع جميع المتطلبات والتعليمات الرقابية ، مما يؤدي إلى المحافظة على سمعة البنك ومصداقيته و على مصالح المساهمين و المودعين و العاملين بالبنك و توفير الحماية من جزاءات الجهات الرقابية الداخلية او الخارجية .
6) كما يسهم قطاع الإلتزام ببنك التنمية الصناعية في درأ مخاطر عدم الإلتزام ، و بوجه خاص المخاطر النظامية و مخاطر السمعه و مخاطر العقوبات المالية، و توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية ، و إيجاد الآليات و الإجراءات التي تكفل مواجهة الجرائم و بوجه خاص مسئولياتها عن مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و المحافظة على القيم و الممارسات المهنية داخل البنك.
7) يتم التواصل بين قطاع الإلتزام و الحوكمة وبين كافة إدارات و فروع البنك بصفة يومية ودائمة ، كما يتم الرد على كافة إستفسارات الزملاء في كافة الإدارات و الفروع ، ويتم نشر تعليمات بصفة دورية بأي مستجدات ترد من الجهات الرقابية و أيضا أي تعليمات تخص أحدث أساليب مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و إجراءات العناية الواجبة بالعملاء.
8) خلال عام 2022 ، تم إعتماد نظام عمل قطاع الإلتزام و الحوكمة من مجلس الإدارة.
9) تتمثل أعمال و إنجازات قطاع الإلتزام و الحوكمة و حماية حقوق العملاء في الآتي:

أولا: مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب

- ✓ إعتماد قواعد عمل مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
- ✓ التنسيق مع إدارة التدريب بقطاع الموارد البشريه بتنفيذ خطة تدريب الموظفين لعام 2022مشتمله التدريب في المعهد المصرفي و تم تدريب عدد 508 موظف داخليا عن طريق فريق عمل مكافحة الجرائم المالية و خارجيا عن طريق المعهد المصرفى
- ✓ متابعة خطة تحديث البيانات للعملاء القائمين بالتنسيق مع قطاع التجزئة المصرفية و الفروع و تم تحسين نسبة التحديث خلال العام من 58% حتى 71.5%.
- ✓ تطوير مستوى الإخطارات المقدمة عن عمليات إشتباه فى المعاملات المصرفية للعملاء.
- ✓ بالإضافة إلي أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتم إستخراج مجموعة من التقارير اليومية للتحقق من إلتزام البنك بالتعليمات الرقابية من خلال بعض المؤشرات و فى حال وجود ملاحظات يتم التواصل مع الفروع أو الإدارات لإتخاذ الإجراءات التصحيحية

فوراً و متابعة التنفيذ و من التقارير التي يتم إستخراجها و عرضها على لجنة المراجعة ما يلي :

- تقرير الحسابات المفتوحة.
- تقرير الحركات بالعملة الاجنبية.
- تقرير الحسابات الخاملة.
- تقرير العمليات التجارية على الحسابات الشخصية.

لا يوجد حوادث متعلقة بغسل الأموال خلال عام 2022 وفقا للضوابط التي أقرها البنك المركزي المصري.

ثانيا : الإلتزام الرقابى و المتابعة

- ✓ تحديث خطط الرقابة الميدانية والمكتبية على كافة فروع و إدارات البنك ، كما تم تطبيق خطة المتابعة المعتمدة من لجنة المراجعة بنسبة 100% بالنسبة للرقابة المكتبية على فروع البنك
- ✓ إصدار التعليمات الدورية الى كافة موظفى مصرفنا ومراقبة تنفيذها .
- ✓ تحديث سجل التعليمات الرقابية بصورة دورية فور ورود أى تعليمات أو ضوابط أو تحديثات للقوانين ذات الصلة عن طريق فريق عمل الإلتزام و يتم تحديث الرابط الخاص بالسجل على موقع البنك تسهيلاً على كافة قطاعات وإدارات البنك الرجوع إليه بخصوص أي أمر متعلق بأي إستفسار ذو صلة بالتعليمات الرقابية لسرعة إنجاز الأعمال من خلال الرابط الإلكترونى الذى يمكن الوصول إليه من كافة موظفى البنك و ذلك لتطبيق مبدأ الإلتزام بمفهومة الشامل لكل أنشطة مصرفنا .
- ✓ إعداد مؤشرات الإلتزام والتي يتم من خلالها تحديد مدي الإلتزام بالتعليمات الرقابية علي مستوي إدارات وفروع البنك ويتم ذلك من خلال المتابعة الميدانية والمكتبية للوقوف علي نقاط الضعف ومن ثم التوصية بالإجراءات التصحيحية تنسيقاً مع القطاعات المعنية.
- ✓ متابعة التواريخ المستهدفة للتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية و التأكد من تطبيقها.
- ✓ تم إستحداث نظام التنبيهات على الحسابات الراكدة عند إمرار شيكات مسحوبة عليها بالتنسيق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات مما أدى إلى توفير تكلفة على البنك.
- ✓ تم خلال عام 2022، مراجعة المنتجات المصرفية والخدمات والسياسات والإجراءات المستحدثة لضمان تطابقها مع المعايير التنظيمية والتعليمات الرقابية والقوانين وما يرتبط بها من جوانب الالتزام.
- ✓ التواصل مع البنك المركزى المصرى للحصول على الموافقات اللازمة لإصدار المنتجات الجديدة و لتعديل سمات المنتجات القائمة .
- ✓ الحصول على موافقة البنك المركزي للتعامل مع جهات الإسناد الخارجي و مايتم بخصوص فتح فروع جديدة أو تجديد فروع قائمة.

ثالثا: التعامل مع شكاوى العملاء و وحدة حماية حقوق العملاء

- ✓ إعداد و إعتماد إجراءات عمل وحدة حماية حقوق العملاء.
- ✓ يتم مناقشة الشكاوى ويتم إعداد تقرير يحتوي على الإجراءات التصحيحة للحد من تكرارها وعرضها على لجنة المراجعة بشكل ربع سنوى ، كما يتم إرسالها شهريا لإدارة مخاطر التشغيل .
- ✓ إرسال نشرات توعية للموظفين بقواعد حماية حقوق العملاء.
- ✓ الإنتهاء من نظام الشكاوي الخاص بالبنك المركزي المصري وتم تدريب كافة موظفي وحدة حماية حقوق العملاء علي كيفية العمل عليه و تحميل بيانات الشكاوي الخاصة بالربع الأول، الثاني ،الثالث و الرابع من قبل وحدة حماية حقوق العملاء علي نظام الشكاوي

الخاص بالبنك المركزي المصري وتم إعتمادها من قبل رئيس الوحدة في الإطار الزمني المحدد.

- ✓ تم طباعة دليل وحدة حماية حقوق العملاء و تم توزيعها على الفروع

رابعاً : حوكمة البنوك

- ✓ تحديث و إعتماد سياسة الحوكمة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي في أغسطس 2011 ووفقاً لقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020.
- ✓ تحديث و إعتماد نموذج إفصاح أعضاء مجلس الإدارة.
- ✓ تحديث و إعتماد نموذج تقييم الأداء السنوي الخاص بأعضاء مجلس الإدارة .
- ✓ تنظيم تشكيل اللجان و إستيفاء ملاحظات التفتيش و إعادة تشكيلها.
- ✓ تم تدريب عدد 291 موظف في برنامج ميثاق السلوك المهني و سياسة الإبلاغ عن المخالفات من خلال قطاع الإلتزام و الحوكمة.

قطاع المراجعة الداخلية و التفتيش

1) يقوم قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش بفحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظام الحوكمة وأساليب إدارة المخاطر وكذا تقييم مدى كفاية السياسات والإجراءات المعتمدة والضوابط الداخلية المعمول بها، وذلك بالنسبة لكافة إدارات وفروع البنك وعملياته، وتكون المراجعة إما في صورة مراجعة دورية من خلال الزيارة الميدانية أو مهام تحقيقات في أمور تتعلق بالإحتيال أو عدم الالتزام.
2) يتم إعداد خطة مراجعة سنوية مستندة على منهجية تقييم المخاطر (Risk Assessment) حيث يتم توزيع نطاق المراجعة إلى وحدات/ مجموعات وفقاً لطبيعة الأعمال المنفذة وذلك لتحديد المخاطر المرتبطة وتعظيم القيمة المضافة من عملية المراجعة ، فضلاً عن تحديد الأولويات وفقاً لتصنيف المخاطر الذي يتضمن العديد من المعايير و منها حجم المعاملات، آخر تقييم للمراجعة، المتغيرات المرتبطة بالأعمال المنفذة، ... إلخ . وتتضمن آليات العمل إعداد نماذج /برامج للمراجعة (Audit Programs) والتي تشمل أهداف وخطوات الفحص، على أن يتم إعتمادها من قبل مدير/مسئول المراجعة ضمن مرحلة التخطيط (قبل بداية مهمة المراجعة).
3) ويقوم قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش بإصدار تقرير نهائي بعد كل عملية مراجعة للفروع أو الإدارات أو الشركات التابعة ، ويتم إرساله إلى مديري الإدارات / الفروع محل الفحص والإدارة العليا ، ويتضمن التقرير مستوى المخاطر وتقييم المراجعة ، كما يتضمن التقرير أيضاً الخطوات التصحيحية المتفق عليها والمسئول عن التصويب والتاريخ المستهدف ، ويقوم قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش بالمتابعة الدورية والتقرير عن موقف الخطة التصويبية للجنة المراجعة ورئيس مجلس الإدارة التنفيذي.
4) تم إعداد استراتيجية لقطاع المراجعة الداخلية والتفتيش (2022 – 2025) بما يتفق مع الأهداف الإستراتيجية للبنك وآليات ومعايير المراجعة الداخلية. تضمن ذلك تحديث الهيكل التنظيمي ومنهجية العمل التي تشمل المراجعة المبنية على المخاطر Risk Based Audit Approach ، آلية تقييم أعمال المراجعة، آلية تطوير تقارير المراجعة الداخلية ..... إلخ، وقد تم اعتمادها من لجنة المراجعة في 2022/3/20 .
5) تم تحديث الهيكل تنظيمي للقطاع بما يتوافق مع أفضل الممارسات ، ولتحقيق قيمة مضافة من خدمات المراجعة فقد تم تصنيف بيئة المراجعة إلى عدة مجموعات متجانسة

تتبع مختلف الوظائف المحددة بالهيكل التنظيمي، مع التركيز على أسلوب المراجعة وتم تحديد احتياجات القطاع من الموارد البشرية، ومن ناحية أخرى يتم صقل خبرات ومهارات فريق المراجعة بالدورات والبرامج التدريبية لمواكبة المستجدات التي طرأت في مجال المراجعة.

6) إعداد الخطة التدريبية لعام 2022 إعتماداً على قياس معدلات الأداء الخاصة بفريق المراجعة، بما ينعكس على زيادة الخبرة المهنية وفقاً لإستراتيجية المراجعة الداخلية، وتم تنفيذ عدد 687 ساعة تدريبية خلال عام 2022 بمتوسط 62.5 ساعة لكل مراجع، وتمثل ساعات التدريب المهني الخارجي 98% من الإجمالي.

7) تم إعداد ميثاق لوظيفة المراجعة الداخلية (Audit Charter) وتم اعتماده من لجنة المراجعة ومجلس إدارة البنك. ويحدد ميثاق المراجعة " الحقوق والمسئوليات المتعلقة بدور المراجعة الداخلية، كما يحدد الأهداف ونطاق العمل المنوط بقطاع المراجعة الداخلية والتفتيش وموقعه في الهيكل التنظيمي للبنك، فضلاً عن مسئوليات كل من الإدارة العليا ورئيس قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش والمراجعين القائمين بأعمال المراجعة " ويتم تحديثه دورياً ليأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات التي تطرأ في هذا الشأن.

8) تم إعداد دليل إجراءات المراجعة الداخلية وتم اعتماده من لجنة المراجعة و الذي يعتبر وثيقة منهجية للأعمال الواجب إتباعها عند تنفيذ مهام المراجعة بالبنك، والهدف من هذه الإجراءات الاسترشادية هو وضع مجموعة من المعايير الأساسية لاستخدامها من قبل العاملين بالقطاع.

9) طبقاً لإستراتيجية المراجعة الداخلية، يتم تغطية وحدات المراجعة بالبنك بشكل عام مرة كل عامين. ويتم تحديد الأولويات وفقاً لتصنيف المخاطر الذي يتضمن العديد من المعايير (حجم المعاملات، آخر تقييم للمراجعة، التغيرات المرتبطة بالأعمال المنفذة .... إلخ)، مع الأخذ في الاعتبار الوزن النسبي الإجمالي للمخاطر المرتبطة بوحدة المراجعة ضمن التصنيف المذكور، فضلاً عن الموارد البشرية المتاحة للقيام بعملية المراجعة. فضلاً عن المهام الإلزامية المحددة بالتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

10) يقوم قطاع المراجعة الداخلية بتعزيز بيئة الرقابة الداخلية من خلال الآتي:

- منهجية المراجعة التي تعتمد على مبدأ الشراكة في الأعمال.
- التدريب وتبادل الخبرات مع وحدات المراجعة.
- تطبيق آلية الخطط التصويبية التي تعتمد على تحديد الإجراء المطلوب، المسئول عن التصويب والتاريخ المتوقع للتصويب.
- متابعة الخطط التصويبية للتأكد من إستيفائها والعمل على تعزيز قنوات لإتصال بين الأطراف المرتبطة.
- التنسيق مع الأطراف المرتبطة وإصدار ملاحظات المراجعة المتكررة للفروع، للعمل على إستيفائها بشكل إستباقي بما يعزز بيئة الرقابة الداخلية.
- التركيز على مصفوفة المخاطر والرقابة (RCSA) والمخاطر التشغيلية لكل وحدة مراجعة، بما يؤدي إلى تحسين أدوات المخاطر والضوابط اللازمة لإدارتها.

مجموعة المخاطر

تتمثل إنجازات مجموعة المخاطر في الآتي:

أولا: إدارة مخاطر التشغيل :

- تحديث سياسة وإجراءات عمل ومصفوفة إدارة مخاطر التشغيل.

- إعداد وتفعيل سيناريوهات الضغط وكذا إتجاهات المخاطر التشغيلية.
- تطوير منهجية إختيار وتحديد منسقي مخاطر التشغيل.
- تحديث وتفعيل أدوات قياس مخاطر التشغيل الأساسية بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي بإستخدام الأسلوب المعياري متضمنه :
  - قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية وما يتبعها من نماذج إبلاغ عن الأحداث التشغيلية.
  - التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية.
  - مؤشرات المخاطر.
- تحديد/تقييم المخاطر الكامنة للعناصر التالية :
  - وحدات الأعمال حتى ديسمبر 2022 وما يتبعها من سجلات ومؤشرات مخاطر.
  - العقود المبرمة مع جهات الإسناد الخارجى وموردى الخدمات.
  - السياسات و إجراءات العمل المحدثة.
  - الخدمات والمنتجات البنكية قبل الطرح.
- إجراء إختبارات إتاحة الأنظمة البنكية الحيوية من المركز البديل مما له من أثر إيجابى فى تقييم قدرة البنك على إستمرارية أنشطته الحيوية حال تعرضه لأزمات تعطل الاعمال.
- تفعيل الإطار العام لمواجهة مخاطر الإحتيال وذلك من خلال توثيق سياسة مخاطر الإحتيال و ما يرتبط بها من آلية إكتشاف حالات الإحتيال المستندى و حالات إحتيال الدفع الالكترونى.
- عقد دورات تدريبية (داخلياً / خارجياً) وكذا تعميم منشورات دورية بالدروس المستفادة لزيادة الوعي ونشر ثقافة المخاطر التشغيلية وإستمرارية الأعمال و الإحتيال للعاملين بالبنك.
- تقديم وعرض التقارير الدورية إلى الإدارة العليا وكذا لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.

ثانيا: إدارة مخاطر السوق :

- تحديث الهيكل الإدارى على النحو التالى:

إدارة مخاطر السوق و المكتب الأوسط

- قسم مخاطر السوق **Market Risk Unit**
- قسم مخاطر السيولة **Liquidity Risk Unit**
- المكتب الأوسط **Middle office**

- التأكد من الإلتزام وإتباع سياسة مخاطر السوق المعتمدة لمصرفنا وذلك للعمل نحو التحديد والفصل بين مسئوليات وسلطات المسئولين بالإدارات المعنية ذات الصلة .
- التأكد من الإلتزام وإتباع سياسة مخاطر أسعار العائد وذلك لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر أسعار العائد.
- التأكد من الإلتزام وإتباع سياسة مخاطر السيولة وذلك لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة.
- متابعة الإدارات المعنية للتأكد من الإلتزام بمستويات المخاطر المقبولة لمخاطر السوق لمصرفنا Market Risk Appetite .

- تم تحديث آلية إختبارات التحمل لمخاطر السوق Market Risk Stress Test Framework
  - مخاطر السيولة Liquidity Stress Test
  - مخاطر أسعار الصرف FX Stress Test
  - مخاطر أسعار العائد IRR Stress Test
- تم تفعيل دور وحدة مخاطر السيولة التابعة إداريا لإدارة مخاطر السوق.

- تحديث البرامج المستخدمه فى تحديد وقياس ومراقبة أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة IRRBB .
- إستحداث منهجية لقياس و مراقبة مخاطر أسعار الصرف تعتمد على مجموعة من التقارير المعدة من جانب إدارة مخاطر السوق.
- إستحداث منهجية لقياس و مراقبة مخاطر السيولة / ومخاطر التركز فى مصادر الأموال لمصرفنا تعتمد على مجموعة من التقارير المعدة من جانب إدارة مخاطر السوق والتى تساعد على قياس ومراقبة تلك المخاطر كما تساعد على التنبأ بالنسب الرقابية ، ويتم عرضها على القطاعات المعنية بجانب تطوير مجموعة من التقارير لعرضها على الإدارة العليا.
- أستحداث (منهجية) مجموعة من التقارير المعدة من جانب إدارة مخاطر السوق لمراقبة نسب التركز فى استثمارات و حدود المراسلين لمصرفنا.

ثالثا: إدارة أمن المعلومات:

- تطوير حوكمة أمن المعلومات من خلال إعداد وتحديث وإعتماد السياسات الأساسية لأمن المعلومات والمكملة للسياسات الفرعية وفقا لمايلي:
  - سياسة الإستخدام المقبول لنظم المعلومات.
  - سياسة التشفير.
- تطوير و تجديد التعاقد والاسناد لاعمال وحدة تشغيل الأمن السيبراني (SOC) Security Operational Center بإدارة أمن المعلومات لشركة جديدة.
- الإنتهاء من مشروع تصنيف ومانع تسريب البيانات – المرحلة الثانية والاخيره.
- إتمام مشروع إختبارات الإختراق وتحليل مخاطر نظم تكنولوجيا المعلومات 2022 (Risk Assessment & Penetration Test).
- الانتهاء من مشروع تعزيز ورفع كفاءة نظام احداث أمن المعلومات ورصد أمن المعلومات (Security Information Event Management).
- الانتهاء من مشروع إستمرارية الأعمال لنظام احداث أمن المعلومات (عالية التوافر) (HA SEIM).
- الانتهاء مشروع نظام تطوير الوعي الأمني للموظفين لعام 2022.
- الانتهاء من مشروع تجديد نظام تحليل و إدارة الثغرات الأمنية Vulnerability Management
- الانتهاء من مشروع تجديد نظام التدقيق على أنظمة مايكروسوفت Microsoft Windows Environment Auditing
- الانتهاء من مشروع التوافق مع معايير وضوابط سويفت الدولية لعام 2022.
- الانتهاء من تحديث النظام البنكى الرئيسى BANKS للارتقاء باعلى اصدارات شركة اوركل.
- انهاء التعاقدات الخاصة بتوريد اجهزة مشروع تطوير انظمة استمرارية الاعمال للمركز البديل IBM-Guardian DR-high availability برصد انشطة قواعد البيانات.
- الانتهاء من التقيم الذاتى الخاص بمشروع حوكمة منظومة الأمن السيبراني الصادر والمعمم من البنك المركزي المصريFINCERT

رابعا: إدارة مخاطر التجزئة:

إدارة السياسات والرقابة:

- تعديل سياسة مخاطر التجزئة المصرفية مما كان له مردود إيجابي في إيضاح وتنظيم المنح فيما يخص تسهيلات التجزئة المصرفية.
- المساهمة في اصدار العديد من برامج المنح الجديدة والتي تناسب حركة العمل المصرفي والتحديات السياسية والاقتصادية .
- تنظيم دورات تدريبية للعملاء في فروع البنك لشرح وتبسيط سياسة مخاطر التجزئة المصرفية.
- متابعة السوق المصرفية بشكل دوري لمتابعة أي تغييرات او تطورات مفاجأة قد تؤثر سلبا على المحفظة و دراسة أثر المتغيرات على محفظة البنك .
- تجهيز و إعتماد سجل المخاطر بالتنسيق مع إدارة مخاطر التشغيل.

إدارة التحليل الائتمانى :

- السرعة والدقة في إنجاز جميع الحالات المقدمة تحت مبادرة التمويل العقاري مما ساهم فى احتلال بنك التنمية الصناعية المركز السابع على مستوى البنوك، وذلك في إطار مبادرة التمويل العقاري لمحدودي الدخل
- وضع وتنفيذ خطة واهداف العمل بالإدارة و تحديد دورها مع الإدارات المعنية من حيث استلام وتسلم العمل وانجازه في اسرع وقت مما أدي الى السرعة في الرد على الفروع بالقرارات الائتمانيه وإنجاز الاعمال الخاصة بالإدارة في وقت قياسي مما ادي الى تحسين صوره البنك مع عملائه.
- تم اعداد سجل لتسجيل جميع الحالات التى يتم دراستها ائتمانيا كقاعدة بيانات يمكن الاستناد اليها من جانب جميع إدارات مخاطر التجزئة المصرفية في ظل عدم وجود اليه على نظام البنك الحالي لتنفيذ ذلك.
- تم اعداد نموذج موحد للموافقه الائتمانية حيث يشمل جميع البيانات الأساسية والمالية للعميل والبيانات المطلوبة من البنك المركزي مثل نسبه الأعباء والتسهيلات القائمة على العميل واقساطها وبيانات القرض المطلوب و استيفاء اي شرط مطلوب من جانب قطاع التجزئه المصرفيه قبل تنفيذ الموافقة الائتمانيه مما لا يدع مجال للأخطاء في تنفيذها.
- المشاركه بتدريب الفروع علي تطبيق سياسة مخاطر التجزئه وكيفيه تقديم المستندات بالجودة المطلوبة لكي تتماشى مع سياسه مصرفنا و الرد على جميع الاستفسارات لتسهيل عملية المنح عن طريق عقد اكثر من اجتماع مع مديرين الفروع ومديري خدمه العملاء لألقاء المحاضرات التوضيحية في هذا الشأن.
- المساهمة في تعديلات سياسة مخاطر التجزئه و المساهمة في وضع اجراءات العمل لجميع البرامج القائمه.
- اصدار موافقات لجميع المنتجات والمبادرات بما يقرب من 220 مليون جم بجوده عالية وهذا أدى الى عدم وجود متأخرات وادى الى ارتفاع جوده المحفظة الجديدة للبنك.
- تجهيز واعتماد سجل المخاطر بالتنسيق مع إدارة مخاطر التشغيل.

ثالثا : التحصيل والديون المتعثرة :

- إعداد بطاقة الوصف الوظيفي لكافة موظفي إدارة التحصيل والمتابعة
- اعتماد رسائل نصية ترسل للعملاء المتأخرين عن السداد لاستيفاء المتأخرات عند الحاجة
- إعداد تقارير متعددة لاستخراجها من النظام البنكي وذلك لمراقبة محفظة التجزئة المصرفية بشكل يومي
- الانتهاء من إجراءات الحصول على الموافقات اللازمةلبدء عملية الاسناد الخارجي لمكاتب وشركات التحصيل والملاحقة القضائية و جارى الحصول على موافقات البنك المركزى

إنجازات بنك التنمية الصناعية في التعامل مع العملاء خلال عام 2022

أولا: عملاء الشمول المالي:

في إطار توجهات البنك المركزي على تعزيز الشـــمول المالي والعمل على رفع معدلاته عن طريق تقديم الدعم والتيسـير للعملاء ، فيما يلي ملخص لما تم انجازه علي مختلف الاصـعدة تحت مظلة الشمول المالي :

1. إطلاق حسابات الشمول المالي

تم إطلاق حزمة من حســـابات الشـــمول المالي الموضـــحه أدناه وذلك في إطار القواعد المنظمة لمنتجات وخدمات الشمول المالي الصادرة من البنك المركزي المصري:

- حساب أنا مصري "نشاط اقتصادي"
- حساب إجراءات العناية المبسطة
- حساب " رواد الاعمال"
- حساب "الشباب"

2. إطلاق نموذج مبسـط لطلبات فتح حسـابات الشـمول المالي وإصـدار بطاقات الخصـم ميزة ليتناسب مع طبيعه العملاء المستهدفين وتسهيلاً لإجراءات فتح الحساب من خلال الوكلاء البنكيين " خارج شبكة الفروع ".
3. التعاقد مع مقدمي الخدمة / الوكلاء المصـرفيون لتقديم وإتاحة منتجات وخدمات الشـمول المالي إلى أكبر عدد ممكن من العملاء المســتهدفين خارج نطاق شـــبكة فروع مصـــرفنا التقليدية

- تم الحصول علي موافقة البنك المركزي للتعاقد مع الشركات التالية كوكيل مصرفي للبنك:
  - شركة Paytabs - شركة Natgas - Fawry Plus - Fayoum Gas

4. الانتهاء من حزمة متكاملة من برامج التمويل الخاصـــة لشـــرائح عملاء الشـــمول المالي المختلفة بشـــرائح تمويلية تتناســـب مع طبيعه عمل العملاء ومغطاة بوثيقة مخاطر عدم السداد
5. تبويب حسابات الشمول المالي و حسابات تحويل الراتب على النظام البنكي

- تم فصـل عملاء الشـمول المالي (إجراءات مبسـطة – نشـاط اقتصـادي – شـمول مالي ... إلى آخره) و أنشـاء شـريحة علي النظام البنكي لكل من الانواع السـالفة الذكر تحت مظلة الشمول المالي

6. العملاء من ذوى الهمم:

- أتاحة طلبات فتح الحسـاب جاري وتوفير سـتار وكذلك إصـدار الشـهادات الإدخارية للعملاء من ذوي الهمم بطريقة برايل (Braille Code) بكافة فروع مصرفنا، لمساعدة متحدى الاعاقة البصرية على الفهم الكامل لمنتجات البنك والاطلاع علي كافة الشروط والاحكام.

- التعاقد مع شـــركة خارجية لتقديم عدة خدمات للعملاء من ذوي الهمم من ترجمة لغة الاشارة و تسجيل صوتي Voice Over لأهم شروط وأحكام منتجات وخدمات البنك مصحوبة بالقراءة الصوتية ولغة الإشارة بفروع مصرفنا.
- تنظيم برنامج تدريبي لموظفي فروع مصـــرفنا على لغة الإشـــارة وكذلك تدريب الموظفين على التعامل مع ذوي القدرات الخاصة لمناقشة متطلباتهم المختلفة اللازمة للحصول على خدمات ومنتجات مصرفية تتناسـب مع طبيعة كل فئة وهو ما سـاهم في التوصـل إلى أبرز الحلول التي يمكن اللجوء إليها.
- إتاحة عدد 30 ماكينة صـراف آلي لمصـرفنا بلوحات مفاتيح وفقا لطريقة برايل وتقنية صـوتية خاصة لتشجيع البنك لذوي الهمم على الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية.
- تجهيز 10% من شـــبكة فروع مصـــرفنا مجهزه لخدمة العملاء من ذوي الهمم و ذلك من خلال توفير ممرات منحدرة لتسهيل الدخول والخروج من الفرع وإمكانية الو صول إلى أجهزة الصـراف الآلي، وتوفير الأبواب التي تفتح بشـكل تلقائي وتوسـيع مسـاحات المداخل بفروع البنك، وتوفير مصاعد في بعض الفروع بالاضافة الى تقديم خدمة الشباك الواحد ، لتمكينهم من الحصول على خدماتهم المصرفية بأنفسهم في سهولة ويسر.
- توفير أولوية الانتظار في الفروع لخدمة العملاء من ذوي الهمم
- تحديث التعريفة المصرفية لتقديم خدمات متميزة للعملاء ذوي الهمم .
- تحديث الإجراءات والنظم لقبول الأختام والبصـــمة كبديل للتوقيع على الإجراءات البنكية الخاصة بالمعاملات المصرفية.
- تحديث النظام البنكي بحيث يتم تعريف فئة ذوي الهمم و اجراء دراســـات دوريه لتطوير الخدمات و المنتجات المقدمه اليهم.

ثانيا: عملاء الشركات و التجزئة المصرفية:

- تفعيل خدمة مركز الأتصال الهاتفي call center من خلال الرقم الهاتفي 19320 علي مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.
- نشر وتوزيع شبكة ماكينات الصرافات الالية IDB ATMs في فروع مصرفنا وعدد من الأماكن الخارجية لتغطية 16 محافظة على مستوي الجمهورية.
- إطلاق قنوات البيع المباشـــر و قروض السـيارات والمبيعات عبر الهاتف لإســتهداف العملاء الجدد وزيادة قاعدة عملاء البنك ومحفظة القروض الشخصية.
- الإنتهاء من تقديم حزمة متكاملة من برامج منتجات التمويل الشـخصـي والتي تضـم برامج يتم طرحها لأول مرة بالسوق المصرفي :
  a. لأول مرة طرح منتج تمويل السيارات الكهربائية والمستعملة .
  b. لأول مرة طرح منتج تمويل السيارات الفارهه.
  c. طرح باقة متكاملة من برامج قروض السيارات.
  d. طرح باقة متكاملة من برامج التمويل الشخصي لتلبية كافة إحتياجات العملاء.
- تقديم بطاقات الخصـم المباشـر (تايتنيوم – بلاتينوم) بالتعاون مع مؤسـسـة ماسـتركارد الدولية.
- تقديم منتجات بطاقات إئتمانية (تايتنيوم – بلاتينوم – World Elite - شركات) بالتعاون مع مؤسسة ماستركارد الدولية.
- تقديم برنامج الولاء للسادة حاملي بطاقات الدفع الصادرة من مصرفنا.
- تقديم برنامج تقسيط المعاملات التي تتم بالبطاقات الإئتمانية الصادرة من مصرفنا.
- تقديم منتج بطاقة الخصـم المباشـر ميزه (للعُهد) للشـركات لميكنه عمليات صـرف العُهد النقدية بالمؤسسات.

- تقديم منتج بطاقة الخصم المباشر ميزه (الإيدعات من خلال فوري او الصراف الآلي) للشركات .
- لأول مرة في مصر تم تقديم منتج بطاقة Contactless Mobile Sticker لعملاء البطاقات الإئتمانية.
- تقديم خدمة الكود الآمن Secure Code لتأمين المعاملات لبطاقات الدفع من خلال الانترنت.
- تم إطلاق عدد من الأوعية العملاء وذلك لجذب أكبر عدد من العملاء و منها:
  - تم إطلاق باقة شهادات إختيارات بدوريات عائد متعددة (اسبوعي – شهري – ربع سنوي – نصف سنوي – سنوي) حيث تم تقديم دورية عائد اسبوعي لأول مرة بالسوق المصرفي لتلبية كافة احتيياجات العملاء.
  - تم إطلاق باقة حسابات ستار وستار بلس للأفراد والشركات بعائد متدرج.
  - تم إطلاق شهادة " مؤسستي" ذات العائد الشهري.
- إطلاق مسابقات لموظفي خدمة العملاء لرفع معدلات الأداء وزيادة القدرات التنافسية.
- تم إطلاق أكثر من 20 خدمة دفع و تحصيل للمدفوعات و المتحصلات الحكومية من خلال فروع البنك لجذب المزيد من عملاء الشركات.
- تفعيل خدمة E-CPS لقطاع الشركات و التي تزود عملاء IDB من الشركات بمنصة شخصية عبر الإنترنت حيث يمكنهم الدفع من المكتب لتسهيل أعمالهم اليومية باستخدام أرصدة قائمة أو الاستفادة من التسهيلات الائتمانية.
- تقديم خدمة نقل الأموال من مقرات البنك إلى مقرات عملاء الشركات لدى البنك (Cash Delivery)وخدمة نقل الأموال من مقرات عملاء الشركات لدى البنك إلى مقرات البنك(Cash Pick-up) من خلال التعاقد مع شركة طيبة 2000 لخدمات الحراسة حيث يتم توفير خدمة آمنة ومؤمنة باستخدام حاملة مصفحة لنقل النقود بأمان من حسابات عملاء البنك
- الموافقة على تقديم خدمة نقل الشيكات و المستندات من و إلى مقرات عملاء الشركات و إلى ومن البنك من خلال شركة إنترناشونال بروفيشنال للخدمات التجارية أي بي جي (IPG) المتخصصة في نقل الشيكات و المستندات.
- تقديم خدمة طباعة شيكات ذات تصميم خاص (A4) من خلال شركة شركة انتجريتد بزنس سوليوشن للحلول المتكاملة Integrated Business Solution IBS

ثالثا: تعاقدات البنك مع جهات الإسناد التي تساهم في رفع كفاءة خدمة العملاء خلال عام 2022.

تم التعاقد مع عدد من جهات الإسناد الخارجية بهدف رفع كفاءة خدمة العملاء وهي كالتالي :

- شركة راية لخدمات مراكز الإتصال لتقديم خدمة توفير موظفين منتدبين للعمل داخل مركز الإتصال الهاتفي بالبنك لتقديم أفضل خدمة للعملاء والإتاحة علي مدار الساعة من خلال الرقم المختصر 19320.
- شركة المصرية للبطاقات MDP لتشغيل ماكينات الصرافات الألية وبطاقات الدفع.
- تم التعاقد مع شركة توب بزنيس بعد الحصول على موافقة البنك المركزي للتعاقد مع مسئولي المبيعات لإدارة القنوات البديلة لتسويق منتجات التجزئة المصرفية.
- التعاقد مع شركات توصيل الغاز للعملاء (ناتجاز – الفيوم للغاز) بالتعاون مع شركة الدلتا للتأمين.
- التعاقد مع شركات البريد لتوصيل بطاقات الدفع للعملاء.

- تفعيل التعاقد مع صندوق التمويل العقاري بخصوص رفع حد التمويل من 1.5 مليار إلى 1.95 مليار وشموله مبادرة البنك المركزي 3%.
- التعاقد مع شركات للإستعلام الخارجي لعملاء التجزئة المصرفية.

توسيع و تحديث شبكة فروع بنك التنمية الصناعية خلال عام 2022

أفتتاح عدد ثلاث فروع جديدة خلال عام 2022 ، و تغطي شبكة فروع البنك عدد 15 محافظة على مستوي الجمهورية وهم :

- فرع القاهرة الجديدة.
- فرع ستانلي.
- فرع السويس .

كما تم خلال عام 2022، تحديث مقر فرع السويس.

الإتصال المؤسسي لبنك التنمية الصناعية

يلتزم البنك بسياسة الإفصاح والتواصل و الشفافيه مع كل من لهم علاقة بالبنك بشفافية و شمولية وبتوقيت مناسب لتعكس بشكل صحيح طبيعة و تعددية الأعمال والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك .
وتشمل وسائل الإفصاح التقرير السنوي و التقارير الدورية وفقا لمتطلبات التعليمات الرقابية.
كذلك يتسم الموقع الإلكتروني للبنك (www.IDB.com.eg) بالشفافية ويوفر معلومات شاملة عن البنك وانجازاته ورؤيته ورسالته وقيمه واستراتيجيته وأهدافه وقواعد السلوك المهني.

المسؤولية الإجتماعية لبنك التنمية الصناعية

إستهدف البنك خلال عام 2022 القيام بدوره ومسئوليته المجتمعية من خلال المشاريع التي ساهم فيها حيث إهتم بالتمويل المستدام الذى يحقق أهداف التنمية المستدامة ويلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة ، بالاضافة الى تمكين بعض الفئات خاصة المرأة والشباب إلى جانب الإهتمام بمجالات الصحة والتعليم ،والحد من البطالة والتدريب والتاهيل ، و دعم المشروعات التنموية التي تستهدف الوصول إلى الفئات المهمشة ودمجهم في الاقتصاد الرسمي وتعزيز فكر الشمول المالي . والاهتمام بالشباب والفئات الاكثر إحتياجاً وذلك على النحو التالي:-

أولا:المُشاركة في مبادرة رواد النيل:
يشارك البنك في مبادرة رواد النيل التى يرعاها البنك المركزي المصري بهدف نشر الوعى وتنمية وتأهيل وزيادة قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الاعمال من الشباب، ودعم وتشجيع المنتج المحلى ،وقد تمت مشاركة مصرفنا بالمبادرة من خلال رعاية حاضنة أعمال تصميم وتصنيع الاسطمبات وذلك من أجل دعم وتشجيع صناعة الاسطمبات داخل مصر وعدم استيرادها من الخارج وتحقيق التنمية المستدامة وقد تم الاتى خلال عام 2022 : -

- تمكن مركز تصميم الاسطمبات (CODE2) من عمل عدد 6 اسطمبات لعدد 3 شركات بالاضافة الى عمل دورات تدريبية لعدد 88 مهندس
- تم اطلاق برنامج جديد هو برنامج (XR Jigs & Fixtures) من خلال مركز الابتكار بمبادرة رواد النيل وكان هدفه توطين الصناعة المحلية وذلك عن طريق توفير العديد من الخدمات

التى تعمل على تطوير المنتجات والهندسة العكسية للمنتجات والمكونات المستوردة او لوازم الانتاج من اسطمبات ومثبتات ودلائل انتاج وغيرها للشركات العاملة فى مصر

- تم عمل نموذج داخل مقر جامعة النيل MICRO FACTORY يتضمن نماذج من معدات والات الخاصة بالتصنيع وتصميم الاسطمبات

ثانيا: توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة وجامعة النيل الاهلية :

وقع بنك التنمية الصناعية IDB مذكرة تفاهم مع وزارة الشباب والرياضة وجامعة النيل الأهلية تنظم التعاون بين الأطراف الثلاثة بهدف دعم وتنمية ريادة الأعمال وذلك في إطار الاتفاقية المُوقعه بين البنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة لبناء قدرات الشباب وتأهيله فنياً وإكسابه المهارات اللازمة لتأسيس الشركات والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة و تحقيق الشمول المالي ودعم جهود التنمية المستدامة

و سيتم التعاون من خلال إنشاء عدد (10) وحدات مراكز خدمات تطوير أعمال تحت شعار "رواد النيل " ، بمقرات مراكز الشباب والرياضة التابعة لوزارة الشباب والرياضة في عدد من محافظات الدلتا والصعيد - ضمن مبادرة رواد النيل ، إحدى مبادرات البنك المركزي المصري - في محافظات المنوفية ، دمياط ، الغربية ، المنيا ، أسيوط و سوهاج.

و يستهدف بنك التنمية الصناعية من إنشاء هذه المراكز دعم وتأهيل الشباب و ترسيخ مفهوم ريادة الأعمال وتشجيع الشركات الناشئة وخلق فرص إستثمارية فى المجالات الاقتصادية المختلفة خاصة الصناعية واختيار المشروعات الواعدة ورعايتها و الذي من شأنه المساهمة في زيادة التصنيع المحلي، هذا بالاضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية. و التي من ضمنها (تكوين فكرة مشروع– تأسيس مشروع – دراسات الجدوى – تيسير تسجيل النشاط أو الحصول على التراخيص) وذلك بالتعاون مع جامعة النيل ، وبما يساهم في النمو الاقتصادي وما يحققه من تنمية مستدامة وتوافقاً مع إستراتيجية الدولة 2030.

ثالثا:المشاركة فى بيع صكوك الاضاحى مع مؤسسة الاورمان 2022 .

الخاتمه

يهتم "بنك التنمية الصناعية" بإتباع معايير الحوكمة نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها حوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، و تبنى مصرفنا منذ نهاية عام 2018 نهج لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. و يأتي بيان هذا النهج من إلتزام مجلس الإدارة بتوضيح خطوات واضحة واجب إتخاذها لبناء إطار عمل للحوكمة، لذلك يقوم "بنك التنمية الصناعية" بالتقييم الدوري لتعليمات الحوكمة وفقا لتعليمات البنك المركزي و قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد و مايطرأ من تقارير و تعليمات رقابية وذلك لتحسين ممارسات الحوكمة داخل مصرفنا بإستمرار.

و يعتبر "بنك التنمية الصناعية" تطبيق تعليمات الحوكمة فرصة للإنتشار داخل السوق المصرفي وذلك بسبب ما تدعمه تعليمات الحوكمة من ثقة و شفافيه لكافة أصحاب المصالح مع البنك.

إتخذ "بنك التنمية الصناعية" خلال فترة 2022 (كما تم توضيحه في هذا التقرير) العديد من الإجراءات لتعزيز ممارسات الحوكمة في البنك من خلال إعداد نماذج إستقلالية و تقييم أعضاء مجلس الإدارة وأيضاً مراجعة ميثاق الإلتزام و سياسة الحوكمة و ميثاق سلوك العاملين و كذلك تدعيم أطر الرقابة الداخلية و أيضا فتح قنوات الإتصال مع مراقبي الحسابات و بين مجلس الإدارة و الإدارة العليا .

و يواصل "بنك التنمية الصناعية" في تحسين ممارسات الحوكمة داخل البنك و نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين تطبيقا للتعليمات و تماشيا مع أفضل الممارسات الدولية لتطبيقات الحوكمة.

تم إعداد هذا التقرير إقرارا و إلتزاما من "بنك التنمية الصناعية" بإتباع كافة تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي و أيضاً كافة التعليمات و الخطابات الدورية اللاحقة لها بشأن تطبيق الحوكمة داخل البنوك.

رئيس قطاع الإلتزام و الحوكمة	رئيس مجلس الأدارة
أحمد فتحى	غادة البيلى